الأمم المتحدة S/2017/604

مجلس الأمن

Distr.: General
12 July 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (البعثة) لفترة نهائية مدتها ستة أشهر، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ؛ وقام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لفترة أولية مدتها ستة أشهر، تمتد من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨؛ وطلب تقديم تقرير عن تنفيذ القرار في غضون ٩٠ يوما. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي وقعت منذ صدور تقريري السابق، المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧ (S/2017/223)، والتقدم المحرز في إغلاق البعثة وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

ثانيا – التطورات في الميدان

ألف – التطورات السياسية

٢ – استمرت هايتي في اتخاذ خطوات على صعيد توطيد الديمقراطية والاستقرار. وفي ٢٢ آذار/مارس، وعقب إقرار البرلمان، باشر رئيس وزراء هايتي، جاك غي لافونتان، ومجلس وزرائه المؤلف من ثمانية عشر وزيرا، من بينهم خمس نساء، بأداء مهامهم. وفي ٢٩ آذار/مارس، عرض رئيس هايتي، جوفينيل موييز، على الحكومة الجديدة خريطة طريق للحكومة تركز على قطاعات الأمن والعدالة والطاقة والتعليم والصحة والزراعة، وتستند إلى اللامركزية باعتبارها استراتيجية لتحويل وتحديث الدولة لكي تتمكن من تلبية احتياجات السكان والقطاعات الوطنية الرئيسية على نحو أفضل.

٣ – وفي ٢٩ آذار/مارس، وهو تاريخ الذكرى السنوية الثلاثين لدستور عام ١٩٨٧، أنشأ مجلس النواب لجنة خاصة مكلفة بتقديم تقرير عن تقييمها للدستور بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وبعد ذلك بوقت قصير، في ١٠ نيسان/أبريل، اعتمدت السلطتان التنفيذية والتشريعية خطة تشريعية مشتركة تضم ٥١ من مشاريع القوانين الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتعزيز مهام الدولة وكفالة تحسين

130717 130717 17-11468 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التخطيط الإقليمي، لا سيما فيما يتعلق بإصلاح البيئة. وتشمل الخطة مشروع قانون بشأن أعمال إعادة تعبئة القوات المسلحة الهايتية، التي تعتبرها السلطتان التنفيذية والتشريعية أولوية في سياق إغلاق البعثة.

٤ - وفي ٨ أيار/مايو، نُشرت في الجريدة الرسمية النتائج النهائية للانتخابات المحلية التي أجريت في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ التي أعلنها المجلس الانتخابي المؤقت، وتَعيَّن إعادة الانتخابات في تسعة أقسام بلدية من أصل ٥٧٠ قسما بلديا نظرا لغياب المرشحين المسجلين أو العنف أو تعادل النتائج. ومن أجل استكمال هيكل الحكم المحلي المتوخى في الدستور، بات من الضروري الآن إجراء انتخابات غير مباشرة لإنشاء جمعيات البلديات والمقاطعات ومجالس المقاطعات والمجالس المشتركة بين المقاطعات. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أعلن المجلس الانتخابي المؤقت الجدول الزمني للانتخابات غير المباشرة التي ستعقد بين ١ تموز/يوليه و ٢٦ أيلول/سبتمبر.

٥ - وفي ١٧ أيار/مايو، أكمل الرئيس موييز أيامه المائة الأولى في منصبه. وشكلت مبادرته الرئيسية ''قافلة التغيير'' (Caravan of Change) إحدى أبرز الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة، وتنطوي هذه المبادرة على إجراء زيارات شهرية إلى المناطق بهدف إعادة تنشيط قطاعات الزراعة والبيئة والنقل على النحو المبين في برنامج الحكومة. وفي ١٥ أيار/مايو، ازدادت أسعار الوقود عقب مفاوضات مع النقابات، وذلك كخطوة أولى نحو وقف الإعانات الحكومية. وفي ٥ حزيران/يونيه، في أعقاب احتجاجات النقابات العمالية المطالبة بزيادة الحد الأدنى للأجور، أعادت الحكومة تشكيل المجلس الأعلى للأجور، الذي أصدر توصياته بشأن وضع جداول جديدة للمرتبات الدنيا في ٧ تموز/يوليه، لكي تنظر فيها الحكومة.

٦ - وفي ٦ حزيران/يونيه، بناء على طلب الرئيس موييز، عقد البرلمان دورة استثنائية لتعديل الميزانية الوطنية للسنة المالية الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، التي كانت الحكومة قد وافقت عليها في ٢ حزيران/يونيه. وترصد الميزانية المحافظة عموما، بالصيغة التي اعتمدها البرلمان، مبلغ ٧٥,٩١ بليون غورد (١,٢ بليون دولار) للعمليات ومبلغ ٤٢,٧٧ بليون غورد (٦٨٠ مليون دولار) للاستثمارات، وتهدف الميزانية إلى تقليص إنفاق الحكومة المركزية، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتقليل العجز المالي، الذي يُقدر حاليا بمبلغ ٥,٨ ملايين غورد (٩٣,٧ مليون دولار) للسنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧، وذلك للوصول به إلى مستوى مستدام. وتظل النفقات الرأسمالية لزيادة النمو محدودة ويستمر تقديم الإعانات إلى هيئة الكهرباء المملوكة للدولة. وعلى الرغم من زيادة المخصصات المرصودة للزراعة والبيئة والتعليم، فإن الاستثمارات المرصودة لتعزيز النمو في تلك القطاعات لا تزال منخفضة. ولا تزال الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الهشة تسهم في زيادة ضعف الأسر المعيشية الهايتية، وتؤثر بشكل خاص على الفتيات والنساء، الذين ظلت أصواتهن غائبة إلى حد كبير عن العمليات السياسية فيما يتعلق بهذه المسائل. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، عرضت السلطة التنفيذية مشروع الميزانية للسنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ على مجلس النواب، حيث بلغ مجموعها ١٤٤,٢ بليون غورد (٢,٣ بليون دولار)، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٢,١ في المائة مقارنة بالسنة السابقة.

٧ - وقبل اختتام الدورة العادية الأولى للسنة التشريعية ٢٠١٧ في ٨ أيار/مايو، اعتمد البرلمان قانونا لتعزيز إدارة الإطفاء الوطنية وصدّق على اتفاقيتين دوليتين متعلقتين بانعدام الجنسية. وصوت البرلمان أيضا على تعديل مشروع قانون أساسي بشأن وحدة الاستخبارات المالية يهدف إلى تعزيز تدابير

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي تجنب خطر العزلة المالية من جانب فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي.

باء – التطورات الأمنية

٨ – على الرغم من التوترات المتزايدة المرتبطة بالمظالم الاجتماعية – الاقتصادية، فإن المؤشرات الرئيسية، بما في ذلك الإجرام والاحتجاجات المدنية، لا تزال ضمن البارامترات المعتادة تاريخيا. فاستمرار سحب العناصر العسكرية والشرطية للبعثة، بما في ذلك إغلاق القواعد العسكرية في مقاطعات الشمال وسيتيه سولاي والنقل التدريجي للمهام الأمنية إلى الشرطة الوطنية الهايتية، لم يؤثر على الحالة الأمنية العامة.

٩ – ودلّت إحصاءات الجريمة التي جمعتها الشرطة الوطنية والبعثة للفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ على زيادة طفيفة حيث بلغ عدد جرائم القتل المبلغ عنها ٣٦٥ جريمة بالمقارنة مع ٣٤٥ خلال نفس الفترة من العام الماضي. وظل حوالي ٧٨ في المائة من جرائم القتل (٢٧٨) يتركز في منطقة بور – أو – برنس المتروبولية. وقُتل سبعة من ضباط الشرطة الوطنية، مقارنة بعشرة ضباط قتلوا خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٦. وانخفضت حالات الخطف إلى ٩ حالات اختطاف مقابل ١٩ حالة خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦، وكذلك حالات الاغتصاب حيث شهدت هذه الفترة ١٨٨ حالة اغتصاب مقابل ١٩٦ حالة. ومع ذلك، وكما هو مبين في تقريري السابق، ثمة أدلة كثيرة على التقصير في الإبلاغ كما أن ثقافة الإفلات من العقاب لا تزال متفشية، ولا سيما في حالات العنف الجنسي والجنساني.

١٠ – وسُجل ما مجموعه ٢٨٨ احتجاجا عاما، انطوى ٧٥ منها (٢٦ في المائة) على إحدى درجات العنف التي تتراوح بين استخدام حواجز الطرق والرشق بالحجارة والاعتداء على ضباط الشرطة وإطلاق النار. ويمثل هذا انخفاضا مقارنة بعدد الحوادث المبلغ عنها في الفترة نفسها من عام ٢٠١٦ وعددها ٣٨٢ حادثا، منها ١١٧ من الحوادث العنيفة (٣١ في المائة). وسُجلت نسبة ٤٤ من تلك الحوادث في منطقة بور – أو – برنس المتروبولية، تليها المناطق المتبقية في المقاطعة الغربية (٢٠ في المائة). وسُجّلت في نسبة ٩٣ تقريبا من الحوادث البالغ عددها ٢٨٨ مشاركةُ أقل من ١ ٠٠٠ شخص، ولم تُسجل أي مظاهرات احتجاجية بمشاركة أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص. ووقعت معظم هذه الاحتجاجات بسبب المظالم الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالتعليم والصحة والعمل والتكلفة المعيشة والأضرار الناجمة عن الأمطار الغزيرة.

١١ – وفي ٧ نيسان/أبريل، أُبلغ عن هجوم على الموكب الرئاسي في أركاهي (المقاطعة الغربية). ورغم أن الهجوم لم يسفر عن أي إصابات، فإن التحقيق الجاري الذي تجريه الشرطة الوطنية لم يكشف بعد عن ملابساته الدقيقة. وأدى الحادث إلى تغذية التصورات بانعدام الأمن بشكل متزايد. وفي ١٣ أيار/مايو، حل ليون رونسار سان – سير، الوزير السابق للحكم الداخلي والمحلي، محل جانتيل جوزيف، وزير الدولة للأمن القومي، الذي يتولى أيضا رئاسة حزب الاتحاد، وهو الحزب السياسي للعضو المنتخب في مجلس الشيوخ غي فيليب. ويقضي غي فيليب حاليا عقوبة بالسجن مدتها تسع سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية بتهمة تهريب المخدرات وغسل الأموال.

١٢ - وواصل عنصر الشرطة التابع للبعثة تقديم الدعم التشغيلي إلى الشرطة الوطنية، فقام بوضع ٢ ٦٢٤ من نقاط التفتيش المشتركة، وتسيير ٢ ٨٢٥ من الدوريات الراجلة، و ١٩ ٨٦٤ من الدوريات الراكبة، وتنفيذ ٢٩٦ من العمليات المشتركة، بما في ذلك ١٦٣ عملية في منطقة بور - أو - برنس المتروبولية. ونفذت القوات العسكرية ٤ ٠٤٦ عملية كانت ١٦٣ منها دوريات مشتركة تضم ضباطا من الشرطة الهايتية ومن شرطة البعثة.

جيم - الشرطة الوطنية الهايتية

١٣ - واصلت الشرطة الوطنية الهايتية تعزيز قدراتها في مجال توفير الأمن وكفالة القانون والنظام في جميع أنحاء البلد. وتخرجت الدفعة السابعة والعشرون، التي تتضمن ٩٤٦ من ضباط الشرطة الجدد، من بينهم ٨٠ من النساء، في ٢٧ آذار/مارس، ليصل قوام القوة تقريبا إلى ١٤ ٠٠٠ من ضباط الشرطة، من بينهم ١ ٣٠١ من النساء، أي ما يعادل نسبة ٩ في المائة. وبلغت نسبة ضباط الشرطة إلى عدد السكان ١,٣ ضابطا لكل ١ ٠٠٠ نسمة. وأوكِلت إلى الخريجين بشكل رئيسي مهمة تعزيز الوحدات المتخصصة ومديرية إدارة السجون ونُشروا في مختلف المقاطعات لضمان سرعة الاستجابة في البيئات الخصبة للجريمة. وفي ٢١ أيار/مايو، بدأت الدفعة الثامنة والعشرون التي تضم ١ ٠٤٢ طالبا، من بينهم ١٢٩ من النساء، تدريبيها؛ ويُتوقع أن تتخرج هذه الدفعة بحلول كانون الأول/ديسمبر، مما سيصل بمجموع قوام الشرطة الوطنية الهايتية إلى أكثر من القوام المستهدف البالغ ١٥ ٠٠٠ فرد. وظلت الهياكل الأساسية للشرطة الوطنية من الأولويات، مع إنجاز ١٣ من المشاريع الجديدة الممولة من المشاريع السريعة الأثر التابعة للبعثة والمساهمين الثنائيين.

١٤ - وأنجز مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ بدعم من البعثة، عقب إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين. وعُرضت الخطة، التي تحدد الأهداف الطويلة الأجل لبناء المؤسسات، على الرئيس ورئيس الوزراء في ٢٨ حزيران/يونيه، واعتُمدت في وقت لاحق من قبل رئيس الوزراء بصفته رئيس المجلس الأعلى للشرطة الوطنية في ٥ تموز/يوليه.

دال - سيادة القانون وحقوق الإنسان

١٥ - أُحرز تقدم محدود أثناء الفترة المشمولة بالتقرير في أداء المؤسسات القضائية وفي مجال إقامة العدل، ذلك أن التعيينات الرئيسية في المحكمة العليا لم تتم بعد وذلك ريثما يقوم البرلمان والسلطة التنفيذية باتخاذ إجراءات. فقد أدى إضراب دعا إليه في نيسان/أبريل اتحاد موظفي الخدمة المدنية للمحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية إلى شلّ عملياتها.

١٦ - وفي تطور إيجابي، قدمت السلطة التنفيذية إلى البرلمان في ٢٥ نيسان/أبريل مشروع القانون الجنائي ومشروع قانون الإجراءات الجنائية، في حين قُدم مشروع قانون بشأن المعونة القانونية إلى وزارة العدل والأمن العام في ١١ أيار/مايو. ولوحظ إحراز بعض التقدم في تقليل مدة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة عن طريق إنشاء آلية للإدارة الآنية لملفات القضايا في المحكمة الابتدائية لبور - أو - برنس، مما أسفر عن إغلاق ١٢٦ قضية. ومن خلال لجنة سلسلة الإجراءات الجنائية، ساعدت البعثة في تطوير أدوات لتتبع القضايا شهريا ووضعت مؤشرات أداء لقضاة التحقيق، مما أدى إلى التسريع بإنجاز ٢٥٧

من التحقيقات السابقة للمحاكمة في بور – أو – برنس و ١٣٩ في كاب هاييسيان، مقارنة بـ ٤٠٠ و ٢٥٠ على التوالي خلال عام ٢٠١٦ بأكمله.

١٧ – ولا يزال الاحتجاز المطوّل قبل المحاكمة واكتظاظ السجون يثيران شواغل خطيرة بشأن حقوق الإنسان. وفي ١٩ أيار/مايو، كانت السجون الهايتية تتضمن ١٠ ٥١٢ من المحتجزين، من بينهم ٣٤٩ من النساء و ٢٤٠ من الذكور الأحداث و ١٥ من الإناث الأحداث؛ وكانت نسبة ٧١ في المائة منهم في انتظار المحاكمة، وهو ما لم يعكس أي انخفاض منذ صدور تقريري الأخير. ويُنتظر نشر التقرير الأول المقدم من اللجنة الرئاسية الخاصة بشأن الأوضاع في السجون التي أنشئت في شباط/فبراير، بينما زادت الوفيات أثناء الاحتجاز فبلغت ١١٥ من الوفيات في ٣٠ أيار/مايو مقارنة بـ ١١٣ من الوفيات التي أُبلغ عنها خلال عام ٢٠١٦ بأسره.

١٨ – وفي إطار البرنامج المؤقت لسيادة القانون المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قام فريق من الخبراء الدوليين باستعراض مشروع قانون للسجون يهدف إلى تحديث الإشراف على مديرية إدارة السجون. كما تم دعم المحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية في استعراضه لتنظيم وأداء المحكم، بهدف المساعدة على تعزيز جهود مكافحة الإفلات من العقاب واختلاس الأموال العامة. وفي إطار نقل السلطات إلى الجهات الفاعلة المحلية، نُظم منتدى مع غرفة التجارة والصناعة الهايتية لمناقشة إنشاء الشراكات العامة والخاصة مع المؤسسات التجارية من أجل دعم إعادة إدماج المحتجزين المفرج عنهم.

١٩ – ويتم تنفيذ أنشطة للحد من العنف المجتمعي يبلغ عدد المستفيدين منها ٨٧ ٧١١ من خلال ٣١ من المشاريع التي تبلغ تكلفتها الإجمالية ٥ ملايين دولار، في حين يتم إغلاق ٣٧ من المشاريع التي بلغت تكلفتها الإجمالية ٦,٥ ملايين دولار وبلغ عدد المستفيدين منها ٧٦٦ ٥٣. وركزت المشاريع على التدريب المهني، والهياكل الأساسية الكثيفة اليد العاملة، والتدريب المهني، والعنف الجنسي والجنساني، والمعونة القانونية، والمسائل ذات الصلة.

٢٠ – وواصلت البعثة الدعوة إلى إجراء تحقيقات أكثر انتظاما في استعمال القوة والأسلحة النارية من جانب ضباط الشرطة الوطنية. ودعت منظمات المجتمع المدني، بما فيها الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، الحكومةَ إلى منح الأولوية لمكافحة إفلات مرتكبي الجرائم الخطيرة سابقا من العقاب، وأكدت على ضرورة إجراء محاكمات في الجرائم المرتكبة في عهد الراحل الرئيس جان كلود دوفالييه، بعد سنوات من التقاعس القضائي على إثر القرار الصادر عن إحدى محاكم الاستئناف في شباط/فبراير ٢٠١٤. وإذا سُن مشروع قانون مكافحة التشهير الذي صوّت عليه مجلس الشيوخ في آذار/مارس ويُنتظر أن يعتمده مجلس النواب، فإنه قد يهدد حرية التعبير مما يتعارض مع الالتزامات الدولية لهايتي.

٢١ – وانتهت ولاية الخبير المستقل لجلس حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي في آذار/مارس ٢٠١٧، ولم يقم المجلس بتجديدها. وعلى الرغم من الدعوات المتكررة من ممثلتي الخاصة والخبير المستقل ومنظمات المجتمع المدني، فإن الحكومة لم تُسند بعد ملف حقوق الإنسان إلى وزارة معينة. وانتهت ولاية أمين المظالم، وهو المدافع المستقل في الدولة عن حقوق الإنسان، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ دون تعيين بديل له حتى الآن، على الرغم من إحراز بعض التقدم في عملية التعيين منذ بدايتها في شباط/فبراير ٢٠١٧. وأصدرت البعثة تقريرها السنوي عن حالة حقوق الإنسان في هايتي في

٣ تموز/يوليه ٢٠١٧، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقد أبرز التقرير ارتفاع عدد حالات الاعتقال التعسفي، والمعاملة القاسية واللاإنسانية في مرافق الاحتجاز وعدم المساءلة مما يشجع على الإفلات من العقاب.

هاء – الشؤون الإنسانية والتنمية

٢٢ – في شهر آذار/مارس، قامت بعثة من فريق كبار الموظفين المعني بتنفيذ خطة التحول التابع لمجموعة مديري الطوارئ في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات باستعراض فعالية الاستجابة الإنسانية في هايتي. وتمخضت البعثة عن توصيات وُجهت إلى الفريق القطري للعمل الإنساني وإلى الحكومة وتناولت كيفيةَ تحسين فعالية هيكل المساعدة الإنسانية القائم، وتعزيزَ التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجالي العمل الإنساني والتنمية، ووضع نهج أكثر استراتيجية إزاء الحماية. ويُذكر أنه في ١٩ أيار/مايو، كان ٢,٣٥ مليون شخص في هايتي يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد ويحتاجون إلى المساعدة الفورية، بينما قُدر أن ما يزيد على ١١٠ ١٤٣ أشخاص يعانون من سوء التغذية الحاد. ومنذ أن عصف إعصار ماثيو بالبلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، لا تزال ٢٧٣ ١ أسرة معيشية، أو ما يشمل ٢٠٠ ٤ شخص، تعيش في ملاجئ مؤقتة. وتتعاون دوائر العمل الإنساني مع الحكومة على وضع استراتيجية لمساعدة المتضررين حتى يتمكنوا من مغادرة هذه الملاجئ بطريقة آمنة وطوعية. وفي المقاطعات الأشد تضررا، وهي غراند آنس ونيب والجنوب، تتدنى مستويات التمويل بشكل يعطل تكثيف الاستجابة الإنسانية من أجل تلبية الاحتياج إلى الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والحماية. ومع تلف المحاصيل الذي بلغ نسبة تتراوح بين ٨٠ و ١٠٠ في المائة في المناطق الريفية، يُتوقع أن تزداد معدلات انعدام الأمن الغذائي في الأشهر المقبلة ما لم تُتخذ تدابير عاجلة لاستئناف أنشطة الزراعة قبل حلول منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٣ – وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، سجلت المنظمةُ الدولية للهجرة عودة ٦٨٥ ١٩٢ شخصاً من الجمهورية الدومينيكية منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ولا يزال القادمون إلى هايتي يجدون أنفسهم في حالة ضعف نظراً لافتقار السلطات الهايتية إلى القدرات الكافية لاستقبالهم وقلة فرص إعادة الإدماج. ومن المرجح أن تستمر حاجة هؤلاء إلى المساعدة في المستقبل المنظور، بما في ذلك فيما يتعلق بتحديد مركزهم القانوني. وقد أتاح التنسيق بين فريقي الأمم المتحدة القطريين في هايتي والجمهورية الدومينيكية توفيرَ استجابات فعالة لاحتياجات المتضررين وتعزيزَ ترتيبات التأهب والتخطيط لحالات الطوارئ. وما زال ٦٩١ ٤٦ شخصاً مشردين داخل هايتي منذ زلزال عام ٢٠١٠، وهم يعيشون في ٣١ مخيماً محرومين من فرص التوصل لحلول دائمة لحالتهم.

٢٤ – وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بلغ عدد الحالات المسجلة للاشتباه في الإصابة بالكوليرا ما قدره ١١٣ ٧ حالة وأفيد بوفاة ٨٣ شخصاً من جراء الإصابة، وذلك مقارنة بعدد ٤٨٦ ١٨ حالة إصابة مشتبه بها و ١٧٣ حالة وفاة أُبلغ عنها في الفترة نفسها من عام ٢٠١٦. وعلى النحو المبين في التقرير الثاني الذي أعددته عن النهج الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي (A/71/895)، فإن الاستجابة المكثفة لمكافحة الكوليرا التي قامت بها أفرقة متنقلة سريعة النشر، بما يشمل تنفيذ حملة تلقيح لفائدة أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ شخص يعيش معظمهم في المناطق المتضررة من الإعصار، قد أسفرت عن تراجع كبير في عدد حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا. وستكون مساعي تأمين التمويل اللازم

للجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة مع شركائها الدوليين لاحتواء وباء الكوليرا والقضاء عليه ذات أهمية حاسمة للمحافظة على التقدم المحرز حتى الآن في في عام ٢٠١٧.

٢٥ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ما يزيد على ٠٠٠ ٨٦ شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عقارات مضادة للفيروسات العكوسة، وشكلت النساء نسبة ٦٢ في المائة من هؤلاء. وبدعم من الأمم المتحدة، أجرت وزارة الصحة استطلاعاً للرأي على الصعيد الوطني دعماً لجهود القضاء على الوصم والتمييز المتصلين بفيروس نقص المناعة البشرية، وواصلت جهودها الرامية إلى القضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٦ - وأدى انخفاض الأسعار الدولية للنفط إلى عرقلة التمويل الذي يقدَّم بشروط تساهلية في إطار اتفاق اتحاد النفط الكاريبي، بينما انكمش الاستثمار الحكومي بنسبة ٢٠ في المائة وظل الاستثمارُ الخاص بطيئا. وأجرى مصرف هايتي المركزي في الآونة الأخيرة بعض المعاملات في سوق الصرف الأجنبي، أسفرت مقترنةً بزيادة التحويلات من الخارج، عن انتعاش الغورد الهايتي إذ زادت قيمته من ٧٠ غورداً إلى ٦٣,٧ غورداً للدولار الواحد خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧. ولم تنفَّذ بالكامل التدابير التي أُعلن عنها في بداية السنة المالية، والتي تهدف إلى تعزيز قدرة مؤسسات الدولة على تطبيق سياستها الضريبية وزيادة الإيرادات. ولا تزال حافظة الموارد الحكومية تعاني من ضائقة مالية نتيجة لضعف الأداء المالي لهيئة الكهرباء المملوكة للدولة وتأخر اتخاذ قرار بتنفيذ آلية التسوية التلقائية لسعر الوقود. ومن المتوقع مع ذلك أن يتراجع العجزُ المالي إلى ما يقرب من ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية السنة المالية الحالية، مقارنةً بالنسبة المتوقعة أصلا وقدرها ٥ في المائة، ويعزى ذلك إلى انخفاض الإنفاق المتعلق بجهود الإنعاش والتعمير فيما بعد الإعصار.

٢٧ - وفي شهر أيار/مايو، أجرى الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء زيارته السنوية دراسة لسبل تعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع الدولي دعماً للإنعاش الاقتصادي والتنمية. والتقى فريق الأمم المتحدة القطري بأعضاء الحكومة وممثلي المجتمع المدني لإقرار إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ قبل توقيعه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ولا تزال المناقشات المعقودة مع رئيس الوزراء بشأن دعم الأمم المتحدة لأولويات الحكومة في مجال التنمية جاريةً، وقد بدأت في أعقاب اجتماع عُقد في ٢ أيار/مايو مع الفريق القطري.

٢٨ - وحتى ٢٢ أيار/مايو، كانت البعثة قد صرفت ما قدره ٨٧٣,٥٤ ٩٩٤ ٢ دولاراً من ميزانية المشاريع السريعة الأثر للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ البالغة ٣ ملايين دولار، فنفذت ٥٧ مشروعاً من أصل ٦٠ مشروعاً مقرراً استفاد منها ٥٦٩ ٠٠٠ ٢ شخصاً، منهم ٢٩٦ ٠٤٠ ١ امرأة. وقد ركزت المشاريع أساساً على سيادة القانون والحكم الرشيد والهياكل الأساسية العامة وتوفير مياه الشرب لمنع الأمراض المنقولة عن طريق المياه، بما فيها الكوليرا.

ثالثا - المرحلة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

ألف - التخطيط للخفض التدريجي للبعثة

٢٩ - عملاً بالقرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، بدأت البعثة تنفيذ خطة شاملة لسحب عناصرها العسكرية والشرطية والمدنية، وتهدف الخطة إلى السحب الكامل لعدد ٣٧٠ ٢ فرداً عسكرياً وتقليص عنصر

الشرطة إلى الحد المأذون به لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي مع العمل في الوقت نفسه على تخفيف بصمتها الجغرافية وخفض ملاكها الوظيفي إلى حد بعيد قبل إغلاقها تماماً في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وطوال عملية الخفض التدريجي للبعثة، داومت ممثلتي الخاصة وغيرها من قيادات البعثة على التشاور مع الحكومة على جميع المستويات، بما في ذلك مع الرئيس ورئيس الوزراء، وذلك لكفالة نقل المهام إلى السلطات الهايتية تدريجياً وحسب الاقتضاء.

١ - العنصر العسكري

٣٠ - بعد اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، بدأت البعثة تنفيذ المرحلة الأولى من مراحل الانسحاب التدريجي للعنصر العسكري. فأوقف كلٌّ من الطيران الشيلي والكتيبة الشيلية والكتيبة المشتركة بين أوروغواي وبيرو عملياتِه في الجزء الشمالي من هايتي في ١٥ نيسان/أبريل، وقامت القوات البرازيلية بتأمين المعسكرات التي تم إخلاؤها. وجرى تدريجياً نقل بعض المهام الرئيسية، بما في ذلك التحليل الأمني وتسيير الدوريات في المناطق الحساسة، إلى الشرطة الوطنية بدعم من شرطة البعثة. وفي ١٥ حزيران/يونيه، أتم العنصر العسكري في ظل تنسيقٍ وثيق مع عنصر الشرطة بالبعثة تسليمَ المهام الأمنية في بلدة سيتيه سولاي إلى الشرطة الوطنية، وهي بلدة تقع في منطقة بور - أو - برنس وتعاني من أوضاع هشة. وقبل ميعاد تسليم المهام، ضاعفت القوات الثلاث دورياتها المشتركة في المنطقة.

٣١ - وشهدت المرحلة التالية وقف السَريّة الغواتيمالية عملياتها في ١٠ حزيران/يونيه، في حين تتوقف عمليات السَريّة الفلبينية في ١٥ تموز/يوليه. ومن المقرر أن تعاد السَريّتان بأكملهما إلى الوطن في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس على التوالي. وفي الفترة ما بين ١٥ نيسان/أبريل و ٣٠ حزيران/يونيه، أنهت الوحدات الهندسية للعنصر العسكري ترتيباتِ إغلاق تسعة معسكرات من أصل ٦٥ معسكراً تابعاً للبعثة وتسليمِها للحكومة أو لمالكيها من الجهات الخاصة.

٣٢ - وبحلول ١٠ تموز/يوليه، كانت البعثة قد سحبت ما مجموعه ٩٥٦ فرداً عسكرياً، مما أسفر عن خفض قوام العنصر العسكري إلى ١ ٤١٣ فرداً يتمركزون في بور - أو - برنس. أما القوات المتبقية، التي تتألف من كتيبةٍ للمشاة وسَريّتين هندسيتين ووحدات طبية وجوية ومقر للقوة، فسوف تركز أساساً على إغلاق المعسكرات مع مواصلة تسيير الدوريات البعيدة المدى وتنفيذ عمليات قوة الرد السريع في جميع أنحاء البلد عند اللزوم. وستبدأ المرحلة النهائية لسحب العنصر العسكري في ١٥ آب/أغسطس بتوقف المستشفى العسكري الأرجنتيني عن العمل، ثم توقف عمليات الوحدات البرازيلية والسَريّة الهندسية لباراغواي والوحدة الجوية البنغلاديشية في ١ أيلول/سبتمبر. وسيظل مقر القوة مفتوحاً إلى ما بعد إعادة آخر القوات المنسحبة إلى الوطن الذي سيتم في الفترة بين ١ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر حسبما هو مقرر، وذلك حتى اليوم الأخير من ولاية البعثة.

٢ - عنصر الشرطة

٣٣ - تشاورت قيادات البعثة عن كثب مع الحكومة وقادة الشرطة الوطنية الرفيعي المستوى بغية التأكد من وضع ترتيبات أمنية كافية، لا سيما في المناطق الجغرافية والمجالات العملياتية التي سينسحب منها أفراد البعثة العسكريون وشرطيوها. وتشمل الترتيبات الجديدة التخطيط الاستراتيجي من أجل نشر

ضباط الدفعة السابعة والعشرين لكلية الشرطة المتخرجين حديثاً ووحدات الشرطة الوطنية الهايتية لمكافحة الشغب في المناطق التي تنتشر فيها الجريمة ويسودها الاضطراب.

٣٤ - وقد أخذت البعثة في الحسبان الأهداف الرئيسية التي تعتمدها الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، فقامت بعملية مسح لتحديد المجالات التي ستكف شرطة الأمم المتحدة عن العمل فيها والتي ستتطلب دوراً نشطاً من جانب الشرطة الوطنية ودعماً مستمراً من الشركاء الدوليين، بمن فيهم فريق الأمم المتحدة القطري. وتقوم الشرطة الوطنية بمثل هذا الدور على سبيل التجريب في المنطقة الشمالية؛ وهو عبارة عن نموذج لتقاسم مكان العمل حيث يعمل فرادى ضباط شرطة البعثة عن كثب مع نظرائهم الرفيعي المستوى من الشرطة الوطنية، فيوفرون الدعم التشغيلي والمشورة التوجيهية على نحو عملي وينقلون بصورة مباشرة المهارات والقدرات اللازمة للحفاظ على الأداء في الأمد الطويل. وستُنفذ بالاشتراك مع الشرطة الوطنية عملية تدريبية لاستخلاص الدروس المستفادة من هذا النموذج التجريبي لتحسين النهج بناءً على النتائج المبكرة، تمهيداً لتطبيق النموذج المذكور في ١٧ مكتباً إقليمياً وفي بور - أو - برنس تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

٣٥ - ومع بدء عملية خفض عدد وحدات الشرطة المشكّلة من ١١ وحدة إلى سبع وحدات وخفض عدد فرادى ضباط الشرطة من ٩٥١ إلى ٢٩٥ ضابطاً، قامت البعثة في الفترة المشمولة بالتقرير بإعادة وحدة شرطة مشكّلة بنغلاديشية تتكون من ١٢٥ عنصراً إلى الوطن، وكذلك ١١٦ من فرادى ضباط الشرطة، مما أدى إلى خفض قوام هذا العنصر إلى ما عدده ٥٢٧ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة و ٦٣٥ من فرادى ضباط الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، أُغلق ١٩ موقعاً من مواقع الشرطة الثلاثة والأربعين التي كانت تطبق ترتيبات تقاسم أماكن العمل. ويتبقى من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة عدد ٤٧٤ فرداً ينتمون إلى ثلاث وحدات باكستانية ووحدة أردنية واحدة وثلاث وحدات هندية، وستجري إعادتهم إلى الوطن في منتصف شهر آب/أغسطس؛ أما فرادى ضباط الشرطة المتبقون البالغ عددهم ٣٤٠ ضابطاً، فستُنهى خدمتهم في الفترة الممتدة ما بين شهري تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر.

٣ - العنصر المدني

٣٦ - أُعدت خطةٌ شهرية للخفض التدريجي للعنصر المدني، بعد تحديد المهام ذات الأهمية البالغة التي يتعين تنفيذها والحد الأدنى من القدرات المطلوبة لإنجاز الولاية المركزة خلال فترة تصفية البعثة. وتحافظ الخُطة على ميادين العمل الأساسية المشمولة بولاية البعثة والتي ستحتفظ بها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في إطار تركيزها على المساعي الحميدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان ودعم تطوير الشرطة، وتُعنى الخطة أيضاً بتوفير قدرات دعم البعثات الكافية لتيسير إغلاق البعثة وتصفيتها. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أنهيت خدمة ٣١٧ موظفاً من أصل ٣٤٦ ١ موظفاً عاملاً في البعثة. وسيستمر تخفيض عدد الموظفين المدنيين على أساس شهري اعتباراً من شهر تموز/يوليه وحتى أيلول/سبتمبر، حيث سيتبقى عندئذ ٦١٤ موظفاً تُنهى خدمتهم بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٣٧ - وقد جرى تقليص البصمة الجغرافية للبعثة إلى حدّ بعيد مع توقف المكتبين الإقليميين الكائنين في كاب هاييسيان وليه كاي عن العمل في ٣٠ حزيران/يونيه، وما يرتبط بذلك من وقف لمهام الشؤون المدنية على مستوى المقاطعات. وعلاوة على ذلك، أُغلق عدد ٢٦ من مواقع البعثة الخمسة والستين

المقرر إغلاقها، بما في ذلك أربعة معسكرات للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ١٩ موقعاً للشرطة كانت ترتيبات تقاسم أماكن العمل تُطبق فيها. وتمتثل جميع عمليات إغلاق المواقع لتوجيهات الأمم المتحدة بشأن الإدارة البيئية. وتمشياً مع القواعد والأنظمة الداخلية، وضعت خطةٌ للتصرف في الأصول وجرى تصنيف أصول البعثة في خمس فئات يجري التصرف في الأصول وفقها، ومن هذه الفئات نقلُ الأصول إلى بعثات أخرى وبيعها إلى فريق الأمم المتحدة القطري وتقديمها كهبة دعماً لمساعي إعادة تأهيل البلد.

٣٨ - وتدعم البعثةُ الموظفين الوطنيين في بحثهم عن فرص للعمل بعد انتهاء خدمتهم بها، بسبل منها تنظيمُها معرضاً لفرص العمل في ٢٨ حزيران/يونيه اشتركت فيه جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص وبعثات دبلوماسية ومنظمات دولية، وعقدُها حلقاتِ عمل لبناء قدرات مستهدفة كممارسة الأعمال الحرة مثلا.

باء - الخطة الانتقالية المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري

٣٩ - إلى جانب عملية الخفض التدريجي للقوات، انتهت البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري من إعداد واعتماد خطة مشتركة للمرحلة الانتقالية. وتسترشد الخطة الانتقالية المذكورة بأحكام القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) وتستند إلى تقييم مؤسسي للقدرات وتحليل للمخاطر وإلى الأعمال المضطلع بها في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. والخطة ثمرةٌ لعملية تخطيط شاملة بدأت في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مع إنشاء أفرقة مواضيعية مشتركة حددت فيها البعثةُ مع الفريق القطري أهدافاً مشتركة بينهما في مجالات سيادة القانون وتطوير الشرطة وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية والحوكمة. وتحدد الخطة احتياجاتِ إحلال الاستقرار في هايتي والأهداف ذات الأولوية بالنسبة للبلد، ومن ثم المجالات التي سيستمر فيها التعاون مع الأمم المتحدة والمجالات التي ستوقف البعثة نشاطها فيها. وتصف الخطة ثغرات بناء السلام الحرجة التي ستنجم عن انسحاب البعثة وستتطلب استمرار الدعم من جانب بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ومن جانب الفريق القطري والجهات المانحة.

٤٠ - ومن الأنشطة التي بدأ حفظة السلام في هايتي الانسحاب منها تدريجيا، يُذكر على سبيل المثال لا الحصر الحوكمة على المستوى دون الوطني، بما في ذلك تقديم الدعم إلى الهيئات اللامركزية والحكم المحلي؛ والدعم العملياتي للانتخابات؛ وإدارة الحدود؛ وصوغ التشريعات وبناء القدرات في المجال التشريعي؛ وتدريب السلطات الوطنية على المسائل المتعلقة بحماية الطفل؛ وقضاء الأحداث؛ ومجالات العمل الشرطي كمراقبة المرور، وتسيير الدوريات البحرية، وجهود مكافحة الاختطاف، وأنشطة الفرز، والحماية المدنية، والحماية اللصيقة. وستكون للقيادة الحكومية القوية والدعم المعزز من الشركاء الدوليين، بمن فيهم فريق الأمم المتحدة القطري، أهميةٌ حيوية للحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن في هذه المجالات.

٤١ - وتشمل الخطةُ أيضا استراتيجية للاتصالات العامة نُفذت بصورة متسقة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي تنطوي على جهود استراتيجية للتواصل مع وسائط الإعلام والتوعية تبذلها ممثلتي الخاصة وقيادات البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الرفيعة المستوى. وسيظل التعريف بقرب إغلاق البعثة

وانتقال الأمم المتحدة إلى تشكيلةٍ جديدة لوجودها في هايتي، أي بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري، مسألةً حاسمة الأهمية في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

رابعا – التخطيط لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

ألف – لمحة عامة والأهداف الاستراتيجية

٤٢ – إن التخطيط لإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، تمشيا مع بارامترات الولاية المنصوص عليها في القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، جار على قدم وساق تحت إشراف فريق للتخطيط يعنى بهايتي ويوجد مقره بنيويورك. وسيواصل فريق التخطيط الاضطلاع بدوره باعتباره الفريق المتقدم للبعثة، على النحو المتوخى في القرار، إلى أن تتم التعيينات الأولى في قيادة البعثة. وفي إطار عدد من زيارات التقييم التي اضطُلع بها إلى هايتي منذ اتخاذ القرار، والتي استهدفت مختلف جوانب التخطيط، قام فريق جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات بزيارة إلى هايتي في الفترة من ٨ إلى ٢٢ أيار/مايو للمساعدة في وضع أولويات وأهداف البعثة والفريق القطري في مجال سيادة القانون، وللإسهام في وضع استراتيجية تدعم الانتقال إلى الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وتم التقييم الذي أجرته جهة التنسيق العالمية بالتعاون الوثيق مع حكومة هايتي، التي عيَّنت ثلاثة من كبار المسؤولين من الشرطة الوطنية الهايتية ووزارة العدل والأمن العام ومديرية إدارة السجون للاشتراك في القيادة.

٤٣ – وتوفر الصلة القائمة بين تحديات الاستقرار المزمنة من جهة، والتحديات المطروحة في مجال سيادة القانون وحقوق الإنسان من جهة أخرى، على نحو ما حددته بعثة التقييم الاستراتيجي في شباط/فبراير وزيارة جهة التنسيق العالمية في أيار/مايو، الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه التخطيط للبعثة في ثلاثة مجالات رئيسية من ولايتها، هي: العدالة والإصلاحيات، وتطوير الشرطة، وحقوق الإنسان. وبالاستفادة من إنجازات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، سوف تسعى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إلى معالجة أوجه القصور المتبقية في النظام القضائي ونظام السجون، اللذين لا يزالان يعانيان من ظاهرة التسييس المزمن وعدم المساءلة ومحدودية فرص لجوء المواطنين إلى القضاء، وارتفاع معدلات الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وهو ما يكرس التصور العام بأن العنف والفساد أكثر فعالية من القانون في معالجة التظلمات. وسوف تركز البعثة على زيادة تعزيز القدرات التشغيلية والإدارية لدى الشرطة الوطنية الهايتية وامتثالها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ، لا سيما فيما يتعلق باستخدام القوة والاعتقال والاحتجاز، كي يتسنى لها، تدريجيا وعلى نحو مستقل، الاضطلاع بمسؤولية توفير الأمن والحماية الفعالة للسكان في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الحماية من العنف الجنسي والجنساني. وستسعى البعثة أيضا إلى تعزيز قدرة المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية المكلفة برصد انتهاكات حقوق الإنسان بصورة مستقلة، وستواصل الدعوة إلى مكافحة الإفلات من العقاب، كي تقوم تلك المؤسسات الرقابية بدور أكثر فعالية في مراقبة الدستور.

٤٤ – وإذ تضع البعثة نصب عينيها ولاية مدتها سنتان، سوف تجعل أنشطتها محددة الأهداف وتوليها الأولوية في إطار هدفين استراتيجيين واسعين، هما: تحسين مساءلة المؤسسات المعنية وامتثالها لحقوق الإنسان، وتحسين أهليتها المهنية وكفاءتها. وفي هذا الصدد، ستُعرض المعايير المناسبة، استنادا إلى تقييم واقعي للإنجازات المتوقعة للبعثة بحلول نهاية عام ٢٠١٩، في تقريري الأولي إلى مجلس الأمن عقب

بدء نفاذ ولاية البعثة. وسيتمثل هدف آخر من بين الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للبعثة في دعم الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة من خلال استمرار الدعم التشغيلي المقدم إلى الشرطة الوطنية الهايتية، عقب انسحاب العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وعلاوة على ذلك، سيشكل وضع استراتيجية للنقل التدريجي لمهام بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إلى المؤسسات المحلية، حسب الاقتضاء، وبناء قدرات وموارد فريق الأمم المتحدة القطري في مجال دعم تلبية الاحتياجات المتبقية المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان في البلد، جزءا لا يتجزأ من جميع مجالات تدخل البعثة، وهو ما يدعم استراتيجية خروج البعثة. وسيتيح وضع برنامج جديد مشترك بين البعثة والفريق القطري، يرتكز على الخطط الوطنية، رؤية أطول أجلا وأداة لتوثيق التعاون والانتقال، وكذلك وسيلة لحشد الموارد في مجالات زيادة مشاركة الشركاء من غير العاملين في مجال حفظ السلام.

٤٥ - وكنتيجة عامة، ستسعى البعثة، بحلول نهاية ولايتها، إلى تحسين مستوى ثقة جميع قطاعات المجتمع إلى حد كبير في سيادة القانون وفي الضوابط والموازين المؤسسية للديمقراطية، لكي تحظى بدعم واسع من جميع أبناء هايتي بوصفهم عاملين مهمين من عوامل الاستقرار والتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل. ومن المتوقع أيضا أن تكفل البعثة، بحلول نهاية عام ٢٠١٩، النقل السلس لمهام بناء السلام المتبقية في مجالي سيادة القانون وحقوق الإنسان إلى الفريق القطري وسائر الشركاء الثنائيين، وذلك في إطار التزام أطول من جانب الأمم المتحدة بالحفاظ على السلام وتعزيز التنمية في البلد.

باء - العمليات

٤٦ - ستقوم البعثة، وفقا لولايتها، بدعم وتعزيز آليات المساءلة والرقابة في قطاع العدالة، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ووحدة التفتيش التابعة لوزارة العدل والأمن العام، كي يتسنى لتلك الهيئات أن تنفذ بفعالية مهامها الرئيسية، المتمثلة في تقديم توصيات بشأن تعيين القضاة والمدعين العامين وتمديد فترة خدمتهم، ومساءلتهم عن سوء الأداء أو سوء السلوك أو انتهاكات حقوق الإنسان. وسوف تدعو البعثة أيضا إلى إنجاز العمليات الرئيسية للإصلاح التشريعي، ولا سيما العمليات التي يقوم عليها أداء نظام العدالة الجنائية (قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون المساعدة القانونية، وقانون السجون)، وتعزيز الأداء المؤسسي (استعراض الإطار القانوني الانتخابي)، وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنسي والجنساني (مشروع قانون المساواة بين الجنسين، والقانون المتعلق بمنع العنف ضد المرأة ومعاقبته والقضاء عليه). وعند تحسين مفهوم الولايات القضائية النموذجية الذي قامت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بإعماله، سوف تقدم بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي دعما ثابتا في مجال بناء القدرات وإسداء المشورة من أجل الأداء الفعال لمؤسسات الشرطة والدفاع الجنائي والعدالة والمؤسسات الإصلاحية في ولاية قضائية مختارة، مع التركيز بشكل خاص على تحسين مدى امتلاك هايتي لزمام الأمور. ومن المأمول أن تصبح النتائج الناجحة في هذه الولاية القضائية بمثابة حافز على التحسين في الولايات القضائية الأخرى في جميع أنحاء هايتي، باستهداف انخفاض كبير في نسبة المجرمين المشتبه فيهم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة لأكثر من عامين ، وكذلك في عدد المشتبه فيهم المحتجزين في زنزانات الشرطة لمدة تزيد على ٤٨ ساعة، خلافا لما ينص عليه قانون هايتي.

٤٧ - وسيقوم خبراء الإصلاحيات في البعثة، بما في ذلك الأفراد المقدمون من الحكومات، بتوجيه كبار موظفي مديرية إدارة السجون وبنقل خبراتهم إليهم عن طريق دعم إصدار شهادات لهؤلاء في تسعة

سجون من أصل ١٩ سجنا في هايتي تفيد قدرتهم على العمل في غياب الدعم الدائم المقدم من البعثة أو غير ذلك من أشكال الدعم الدولي. وستوفر البعثة دعما محدد الأهداف لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير مديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ في مجالات التطوير التنظيمي؛ والأمن وتحسين ظروف الاحتجاز؛ والإدارة والتنظيم المراعيين للاعتبارات الجنسانية؛ وتأهيل السجناء وإعادة إدماجهم، بما في ذلك تعزيز استقلالية المديرية في إدارة ميزانيتها. وسوف تدعم البعثة أيضا مديرية إدارة السجون، بالتنسيق مع قيادة الشرطة الوطنية الهايتية، من أجل وضع وتنفيذ خريطة طريق محددة الأهداف للتوظيف والتدريب بهدف زيادة عدد أفرادها بحلول عام ٢٠٢١ من ٦٤٩ ١ فردا، وهو القوام الحالي، إلى ٣٤٩ ٢ فردا، بما في ذلك ٣٣ في المائة من النساء.

٤٨ - أما عنصر حقوق الإنسان في البعثة، فبالإضافة إلى تعاونه مع العناصر الأخرى في تعزيز الهياكل الوطنية للمساءلة ضمن قطاع سيادة القانون، فإنه سوف يركز أيضا على تعزيز قدرة المؤسسة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وهي مكتب أمين المظالم (مكتب حماية المواطنين)، على العمل باعتبارها آلية موثوقة لمساءلة جميع مؤسسات الدولة عن حقوق الإنسان. كما سيدعم أمينَ المظالم في التحقيق بفعالية واستقلالية في الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان وفي أداء مهام الإبلاغ العام المنوطة به، وذلك من أجل تعزيز وحماية حقوق جميع المواطنين الهايتيين، بما في ذلك حقوق المرأة وعدم التمييز والمساواة. وسوف تقدم البعثة المساعدة والدعم التقنيين لقدرة المجتمع المدني في مجال الدعوة وتقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان، وستقوم في نفس الوقت أيضا بدعم اعتماد خطة عمل لقيام الحكومة بتنفيذ التوصيات المقدمة من تلك الآليات، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بإفلات الإدارات السابقة من العقاب.

٤٩ - وستواصل البعثة التركيز على التطوير المؤسسي والمهني للشرطة الوطنية الهايتية، في إطار الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وبالتركيز على عدد من الأولويات الرئيسية، ستوفر البعثة الخبرة المهنية لكبار المديرين والمديرين من المستوى المتوسط بالشرطة الوطنية الهايتية، وذلك من خلال تقديم التوجيه الإشرافي والمشورة الاستراتيجية فيما يتعلق بالقيادة ومهارات التحقيق وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والجهود المبذولة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني. وسيتولى أيضا تقديم التوجيه والمساعدة خبراء مدنيون من ذوي الاختصاص من أجل بناء القدرات في إدارة الشرطة، ولا سيما في مجالات الإصلاح وإعادة الهيكلة، والتخطيط، والموارد البشرية، وإدارة المعلومات والمرافق، والنقل، واللوجستيات، والهندسة، والاتصالات، والميزانية والشؤون المالية. وستستهدف أنشطة أخرى وضع وتنفيذ استراتيجيات الخفارة المجتمعية، كي يتسنى للشرطة الوطنية بناء مزيد من الثقة لدى المجتمعات المحلية، ووضع وتنفيذ برامج تدريبية للمساعدة على الحيلولة دون الاعتقال أو الاحتجاز غير القانوني أو التعسفي أو الاستخدام المفرط للقوة. وعلاوة على ذلك، ستعزز البعثة فعالية آلية مساءلة الشرطة الوطنية الهايتية، ومفتشيتها العامة، بهدف بسط سلطتها خارج بور - أو - برنس، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وحالات سوء السلوك، عندما يقتضي الأمر اتخاذ تدابير تأديبية أو غير ذلك من التدابير القضائية.

٥٠ - وستقدم وحدات الشرطة المشكَّلة السبع المتبقية في البعثة الدعم التشغيلي باستمرار إلى الشرطة الوطنية الهايتية في الحفاظ على القانون والنظام في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك حماية المدنيين، وذلك في حدود قدراتها. وسيؤدي هذا الدعم دورا أساسيا في المناطق الواقعة خارج العاصمة، حيث لا يزال

حضور الشرطة الوطنية باهتا، وستحافظ البعثة على قدرتها على توفير هذا الدعم بسرعة. وستجري وحدات الشرطة المشكَّلة دوريات ميدانية مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية، بغية المساعدة على زيادة إبراز الشرطة على أنها رادع للإجرام ولزيادة ثقة السكان فيها. ويتوقع أيضا أن تكون الدوريات والعمليات المشتركة وسيلة لزيادة المهارات ''العملية'' لدى ضباط الشرطة الوطنية في مجال حماية المدنيين من مخاطر العنف البدني. وسيوجَّه الدعم التشغيلي المقدم إلى الشرطة الوطنية الهايتية نحو النقل التدريجي للمسؤولية الكاملة عن المهام الأمنية إليها، على أن تتم مواءمته مع عملية تعزيز الشرطة تدريجيا وكفالة استدامة المكاسب الأمنية في البلد.

٥١ - وستنفذ البعثة مشاريع مصممة خصيصا للحد من العنف المجتمعي من أجل تعزيز المشاركة المحلية في مجال سيادة القانون وفي عمل الشرطة الوطنية. وستركز هذه المشاريع على مسائل سيادة القانون، من قبيل الإصلاحيات وأعمال الشرطة والمسائل القضائية، ودعم التوعية المجتمعية والحوار من خلال حملات التوعية، بما في ذلك اللقاءات المفتوحة والمناقشات وحلقات العمل في المناطق الهشة في جميع أنحاء هايتي. وستساعد هذه المشاريع المجتمعية على التوعية بمبادرات الإصلاح الرئيسية، وستكفل جعل الاحتياجات والشواغل المحلية المتعلقة بالمسائل الأمنية والاجتماعية والاقتصادية تحتل موقع الصدارة في المناقشات السياسية.

٥٢ - وقدمت بعثة للأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية تم إيفادها إلى هايتي في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه توصيات بشأن إجراء الانتخابات، كما اقترحت الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة مستقبلا في هذا الصدد. ولاحظت بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية أن من الضروري مواصلة المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، بطريقة تتماشى مع السياق الانتقالي الحالي، وذلك من أجل الإبقاء على الدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على مدى أزيد من ١٣ عاما والاستفادة من هذا الدعم. وأوصت بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية بأن تواصل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي دعم الإصلاح المؤسسي الانتخابي في إطار ولايتها في مجال سيادة القانون والمساعي الحميدة، التي تهدف إلى إنشاء المجلس الانتخابي الدائم واستكمال الإطار القانوني الانتخابي. وتشكل السنتان المقبلتان، حيث لا يتوقع إجراء أي مناسبات انتخابية، فرصة فريدة لمعالجة هذه المسائل الرئيسية. وفي إطار المرحلة الانتقالية الراهنة، يتعين على فريق الأمم المتحدة القطري أن يتولى تقديم الدعم التقني للعمليات الانتخابية في المستقبل.

جيم - الاستراتيجية السياسية

٥٣ - لقد أبرزت الدروس المستفادة من الأعمال التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي فيما يخص سيادة القانون على مدى الثلاثة عشر عاما الماضية الحاجة إلى توثيق الروابط القائمة بين الاستراتيجيات السياسية للأمم المتحدة ودعمها لإصلاح سيادة القانون، إذا ما أريد تعزيز النتائج المحققة. وفي هذا السياق، وفي ضوء توصية الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بشأن أولوية الشأن السياسي في مجال حفظ السلام، هناك صلة وثيقة بين الاستراتيجيات السياسية والتشغيلية للبعثة من جهة والولاية السياسية والمتعلقة بالمساعي الحميدة والجهود المبذولة على سبيل تقديم الدعم المباشر للولاية المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان من جهة أخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتمحور الهيكل الفني للبعثة أيضا حول ركيزة مشتركة تتصل بالشأن السياسي وبسيادة القانون،

بالتنسيق عن كثب مع ركيزتي الشرطة وحقوق الإنسان، مما يضمن المستوى الكافي من التآزر والمقاصد الاستراتيجية الموحدة وتعظيم الأثر المترتب على بصمة خفيفة نسبيا.

٥٤ - وسعيا لتحقيق تلك الأهداف وغيرها من الأهداف الاستراتيجية، ستستخدم البعثة من خلال قيادتها السياسية، دورها فيما يتعلق بالمساعي الحميدة تجاه السلطتين التنفيذية والتشريعية. وبغية توسيع نفوذها السياسي خارج نطاق العاصمة، ستضطلع البعثة بدور الإنذار المبكر والرصد إلى جانب دور التوعية السياسية والدعوة إزاء القطاعات الرئيسية في المجتمع وصناع القرار المحليين على الصعيد الإقليمي. وسيتحقق ذلك من خلال النشر المتنقل للخبرات المشتركة في المجلس السياسي ومجالات العدالة والإصلاحيات وحقوق الإنسان في تسع مناطق خارج بور - أو - برنس أسبوعيا، وذلك في ظل الاستفادة من البرنامج المنسق للاتصال والتوعية في مجال الحد من العنف المجتمعي.

٥٥ - وسيتوقف نجاح البعثة إلى حد كبير على قدرتها على أن تقيم بسرعة علاقةً تقوم على الشراكة والتفاهم والتعاون مع الحكومة بشأن التحديات ذات الأولوية التي يتعين التصدي لها في البلد. ويعكس تخطيط البعثة حتى الآن رؤية مشتركة مع الجهات الحكومية الرئيسية صاحبة المصلحة في مجالات ولايتها. ومع ذلك، ستسعى قيادة كل من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إلى استمرار المشاركة لضمان مواصلة بلورة هذه الأولويات في الأشهر المقبلة، واستمرار الالتزام من جانب الحكومة بدعم تنفيذ هذه الأولويات في المستقبل. وفي هذا الصدد، سيتعين على ممثلي الخاص لدى البعثة، بعد تعيينه، متابعة المناقشات مع الحكومة بشأن إمكانية وضع إطار للتعاون، استنادا إلى الأولويات المشتركة والمساءلة المتبادلة، التي ينبغي أن ترتبط أيضا ارتباطا وثيقا بتحديد نقاط مرجعية لتنفيذ ولاية البعثة.

دال - أثر البعثة ومسائل الدعم

٥٦ - سيكون لبعثة دعم نظام العدالة أثر خفيف مقارنة ببعثة تحقيق الاستقرار نتيجةً لخفض مستويات ملاك الموظفين المدنيين بما يزيد على ٧٥ في المائة. وسيكون مقر جميع العناصر المدنية، بما في ذلك العنصران الفني والأمني وعنصر الدعم، في بور - أو - برنس. وستكون تلك العناصر مجهزة بقدرة التنقل اللازمة من أجل تغطية الاحتياجات في المناطق. ووفقا لاستراتيجية الموارد البشرية الخاصة بالموظفين المدنيين الدوليين الذين يتم اختيارهم من قوائم المرشحين المقبولين وعمليةٍ تنافسية مماثلة للموظفين المدنيين الوطنيين، سيجري استقدام أفراد البعثة على ثلاث مراحل. والمرحلة الأولى جارية حالياً، وهي تهدف إلى ملء المناصب القيادية.

٥٧ - وسيكون عنصر الشرطة التابع للبعثة جاهزا لبدء العمل في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، عن طريق الخفض التدريجي لعنصر الشرطة التابع لبعثة تحقيق الاستقرار وإعادة تشكيله، وهي عملية جارية حالياً. وثمة ٢٩٥ ضابطا من فرادى ضباط الشرطة وعدد إضافي من خبراء الشرطة المدنيين التعاقديين سيشتركون في مواقع العمل القائمة في ١٧ مرفقا تابعا للشرطة الوطنية الهايتية في العاصمة وفي جميع المقار الإدارية الإقليمية الأخرى التابعة للشرطة الوطنية، البالغ عددها عشرة مقار. أما فيما يتعلق بوحدات الشرطة المشكلة السبع، التي تشمل وحدة قائمة على قدرات فريق للأسلحة والأساليب التكتيكية الخاصة، فسوف تكون مقار ثلاث منها في بور - أو - برنس (المنطقة الغربية)، بينما ستكون مقار الوحدات الأربع الأخرى في مقاطعات الشمال وأرتيبونيت ونيب وغراند آنس.

٥٨ - وينطوي مفهوم العمليات، بالنسبة إلى الشرطة التابعة لبعثة دعم نظام العدالة، على ضرورة التنقل جوا وبرا بحيث تتاح إمكانية النشر السريع لوحدات الشرطة المشكلة وأفراد فريق الأسلحة والأساليب التكتيكية الخاصة انطلاقا من مواقعها الخمسة من أجل دعم عمليات الشرطة الوطنية الهايتية وحماية المدنيين في جميع أنحاء هايتي، بما في ذلك أفراد الأمم المتحدة وعتادها. ومن شأن عملية توريد بدأت في أيار/مايو بغية نشر اثنتين من الطائرات العمودية التجارية أن تؤدي إلى تجنب أي نقص في القدرات الجوية في أعقاب سحب العتاد الجوي العسكري لبعثة تحقيق الاستقرار في منتصف آب/أغسطس. ولئن يظل خيار الاحتفاظ بهاتين الطائرتين التجاريتين في بعثة دعم نظام العدالة متاحا، فإن إدارة عمليات حفظ السلام وجهت طلبات أيضا إلى الدول الأعضاء لتزويدها بالطائرات العمودية الخاصة بالشرطة، وهي طائرات لا تقتصر على نقل أنواع معينة من معدات مكافحة الشغب في حالات الطوارئ.

٥٩ - وتعمل إدارة شؤون السلامة والأمن مع المسؤول المكلف وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل إعادة تشكيل هيكل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن في هايتي. وبالنظر إلى العدد المحدود للمواقع والعناصر النظامية المنتشرة في جميع أنحاء البلد، يجري حاليا وضع نهج ذي طابع مركزي أكبر. وفي هذا الصدد، يتم بذل جهود لتعزيز الدعم الأمني المقدم من البلد المضيف بهدف تيسير تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة في هايتي، ولا سيما في المناطق والمقاطعات التي قد تفرض تحديات لوجستية أمام النشر السريع لوحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة، في إطار توفير الحماية لموظفي الأمم المتحدة.

خامسا - السلوك والانضباط

٦٠ - عززت بعثة تحقيق الاستقرار أنشطة فرقة العمل المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال وضع استراتيجية اتصال مع فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية لتقديم المشورة إلى أفراد الجمهور بشأن معايير السلوك في الأمم المتحدة. وعملت البعثة أيضا على زيادة التنسيق القائم مع الشركاء من أجل تحديد الموارد المتاحة لتقديم المساعدة إلى ضحايا سوء السلوك، وهي تعقد الاجتماعات مع السكان المحليين لإطلاعهم على إجراءات تقديم الشكاوى والتدابير المتخذة لحماية الضحايا والشهود وأفراد الأُسَر.

سادسا - الجوانب المالية

٦١ - أذنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب قرارها ٣٠٢/٧١ ، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٩٠ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٦٢ - وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ٥٦,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما قدره ١ ٤٦٢,٦ مليون دولار.

٦٣ - وجرى سداد تكاليف القوات وأفراد الشرطة المشكلة للفترة الممتدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بينما جرى سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

سابعا - ملاحظات

٦٤ - في أعقاب تشكيل الحكومة وتعيين ما يقرب من جميع المسؤولين المنتخبين انتخابا مباشرا على جميع مستويات نظام الحكم في هايتي، ومرور أول مائة يوم على استلام الإدارة الجديدة لمهامها، يبدو أن البلد ماضٍ بثبات على مسار الاستقرار المؤسسي والسياسي. وأشعر بالتفاؤل إزاء اعتماد خريطة طريق حكومية تركز على المساءلة والشفافية، مع القيام في نفس الوقت بمكافحة الفساد. وأرحب أيضا باعتماد جدول أعمال تشريعي مشترك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. فهذا يمهد الطريق لتعزيز التعاون البنَّاء بين هاتين الهيئتين من هيئات السلطة، باعتباره أمرا ضروريا لتنفيذ خطة الإصلاح الطموحة على نحو ما حددها الرئيس مويز.

٦٥ - ومن شأن تشكيل لجنة برلمانية خاصة لتقييم الدستور أن يوفر إطارا للجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من التقدم في البلد. وأكرر تشجيعي للرئيس مويز على المضي قدما بالحوار الوطني على نطاق واسع، على نحو ما أعلن عنه في وقت سابق من هذا العام، بهدف صياغة رؤية مشتركة استنادا لأولويات الإصلاح ومعالجة أكثر القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلحاحا. وأشجع أيضا على إدماج الإصلاح الانتخابي ضمن هذه الخطة، سعيا لمواصلة تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة وتنظيم الانتخابات في هايتي دون اللجوء إلى مساعدة دولية.

٦٦ - ومن أجل مواصلة إرساء الأسس الديمقراطية وتحقيق التنمية المستمرة في هايتي، بات من الضروري الآن استعادة وضمان الاستقلال التام للسلطة القضائية بوصفها الفرع الثالث للحكومة. ولذا أدعو السلطات الوطنية المعنية إلى اتخاذ خطوات سريعة لملء المناصب الرئيسية في السلطة القضائية عن طريق اعتماد عملية اختيار شفافة وقائمة على الجدارة. وأود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى استمرار الحاجة إلى اتخاذ تدابير للحد من عوامل ضعف المرأة وضمان مشاركتها المجدية في اتخاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، أرحب باستمرار إعطاء الحكومة الأولوية للتطوير المؤسسي للشرطة الوطنية، الذي ينبغي أن يقترن بإتاحة الموارد المالية الكافية وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ الموضوعة حديثا.

٦٧ - ويُعتبر إحراز تقدم ملموس في مجال سيادة القانون عاملا ذا أهمية بالغة لتهيئة الظروف المواتية للاستثمار الخاص، يمكن أن يساعد على تغيير الاتجاهات الاقتصادية النزولية. ومن الأهمية بمكان أن تساعد جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الدولة والأحزاب السياسية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، على معالجة التوترات الاجتماعية القائمة، وأن تعمل معا على تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي بما يلبي توقعات شعب هايتي.

٦٨ - وبينما ألاحظ أن ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي لم تمدَّد، أرحب باستمرار تعاون هايتي مع آليات دولية أخرى، مثل هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة المواضيعية.

وأشجع الحكومة والمؤسسة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والمجتمع المدني على مواصلة العمل مع عنصر حقوق الإنسان في البعثة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في هايتي.

٦٩ - وأشعر بالتفاؤل إزاء الانخفاض في عدد حالات الإصابة بالكوليرا وفي عدد الوفيات المبلَّغ عنها رغم الأثر الناجم عن إعصار ماثيو في عام ٢٠١٦، الذي كان يمكن أن تترتب عليه عواقب مدمرة. ومن الضروري أن نواصل جهودنا المشتركة مع حكومة هايتي من أجل الحد من انتشار هذا الوباء واحتوائه، وتأمين التمويل الكافي لذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد عينتُ السيدة جوزيت شيران من الولايات المتحدة كمبعوثتي الخاصة لهايتي من أجل توجيه عملية التنفيذ الكاملة لنهج الأمم المتحدة الجديد إزاء الكوليرا ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في هايتي.

٧٠ - وفي حين كانت بعثة تحقيق الاستقرار تنفّذ خفضا تدريجيا لقوتها، فلقد ظلت تركز في الوقت نفسه على تنفيذ الجوانب الأساسية من ولايتها خلال الأشهر الأخيرة. وإني أثني على جميع أفراد البعثة، سواء من الأفراد الدوليين أو الوطنيين، الذين يضطلعون بمهامهم بأسلوب ملتزم من أجل تنفيذ أولويات البعثة بنجاح، بما في ذلك من خلال عملية انتقال مسؤولة، وذلك حتى الأيام الأخيرة من ولايتها. ويسعدني أيضا أن يكون نقل المسؤوليات الأمنية عن طريق الخفض التدريجي لقوام عنصر الشرطة وسحب الوحدات العسكرية للبعثة قد تم حتى الآن بطريقة سلسة، مما يعزز الدلالات التي تشير إلى أن هايتي مستعدة لمواجهة الصعوبات الماثلة أمام البيئة الأمنية المستقرة، حتى وإن كانت لا تزال هشة، من دون وجود عسكري. لكن على الرغم من التقدم المحرز، ستظل وحدات الشرطة المشكلة السبع الباقية في بعثة دعم نظام العدالة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم التنفيذي إلى الشرطة الوطنية الهايتية إلى حين اجتياز عدد من المراحل الرئيسية الإضافية في تطويرها المؤسسي.

٧١ - وتعكس أنشطة التخطيط المتعلقة ببعثة دعم نظام العدالة أفق السنتين المحدد لإنجاز مرحلة حفظ السلام في إطار مشاركة الأمم المتحدة في هايتي، على النحو المتوخى في القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧). وعليه، فإن تلك الأنشطة تحدد أهدافا ذات نقاط واضحة وواقعية للبعثة من أجل أداء دورها في تعزيز سيادة القانون والشرطة وحقوق الإنسان في هايتي، نظرا إلى الصلة القائمة بين مكامن الضعف في هذه المجالات والظهور المتكرر لحالات عدم الاستقرار في البلد على مر السنوات. وفي الوقت نفسه، فإن عملية التخطيط تعكس استراتيجية لنقل السلطات على نحو تدريجي، بحيث يتولى الفريق القطري تدريجيا مهام بناء السلام المتبقية، بينما تتولى الجهات الفاعلة المحلية تدريجيا المسؤولية في المجالات التي ستنسحب منها قوة حفظ السلام، في إطار مواصلة استراتيجية نقل السلطات بين بعثة تحقيق الاستقرار والفريق القطري. وهذا يتطلب أيضا أن يقوم شركاء هايتي على الصعيد الثنائي بتكثيف وتحسين الدعم المقدم لمعالجة جميع الثغرات في الموارد أو القدرات في إطار تنفيذ عملية نقل السلطات.

٧٢ - وستسعى بعثة دعم نظام العدالة إلى تحقيق الاستفادة القصوى من نفوذها السياسي ودورها في بذل المساعي الحميدة بغية زيادة فعالية تدخلاتها المحددة الأهداف في مجال العدالة والشرطة والإصلاحيات وحقوق الإنسان. ومن المأمول أن يهيّئ هذا النهج الجديد القائم على صلة وثيقة بين الخبرة التقنية والمشاركة السياسية الحيز السياسي اللازم لاعتماد إصلاحات ضمن مجالات كانت المصالح السياسية فيها سببا لعدم إحراز تقدم في مراحل مختلفة من ولاية بعثة تحقيق الاستقرار. كما يجري تصميم عمليات بعثة دعم نظام العدالة لكفالة أقصى قدر من التآزر بين مختلف المجالات الفنية، بما يشمل مختلف عناصر البعثة، وذلك لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية الكلية.

٧٣ - وعلى ضوء مستوى التخطيط المتقدم الذي تم الاضطلاع به حتى الآن لإنشاء البعثة الجديدة، أنا واثق من أن بعثة دعم نظام العدالة ستكون جاهزة للعمل في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أي في أول يوم من فترة ولايتها. وفي الوقت نفسه، ستواصل الأمم المتحدة عملها مع الجهات الهايتية صاحبة المصلحة والشركاء الآخرين من أجل تطوير وصقل مفهوم البعثة وكفالة أوجه التآزر وتنسيق الجهود. ولذلك فإنني أدعو الجهات الهايتية صاحبة المصلحة إلى تعزيز تعاونها مع قيادة بعثة تحقيق الاستقرار ومع الفريق المتقدم لبعثة دعم نظام العدالة من أجل النهوض برؤية مشتركة بشأن أولوياتها وأهدافها ووجود الأمم المتحدة على نطاق أوسع، ولا سيما فيما يتعلق بإصلاح سيادة القانون ووضع خريطة طريق مشتركة للتنفيذ. ولن يكون تنفيذ خطة الإصلاح في هايتي ممكنا إلا عندما يبدي النظراء الهايتيون التزامهم بها وإحساسهم بالمسؤولية عنها ويتخذون الخطوات اللازمة لإحداث التغيير.

٧٤ - وفي السياق نفسه، أرحب بالدعم المقدم من مجلس الأمن خلال زيارة وفده الأخيرة إلى هايتي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه، وهي زيارة ظهر من خلالها الالتزام الدولي الرفيع المستوى إزاء هايتي، حكومةً وشعبا، ومشاركة الأمم المتحدة المستمرة في تحقيق الاستقرار والتنمية في البلد، وفي تعزيز مؤسساته في مجال سيادة القانون وحقوق الإنسان. وأتاحت الزيارة أيضا فرصة للنظراء الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والمحاورين من القطاع الخاص للإعراب عن شواغلهم وتوقعاتهم فيما يتعلق بإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة ونقل السلطات إلى بعثة دعم نظام العدالة.

٧٥ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لممثلتي الخاصة في هايتي، ساندرا أونوري، على إسهامها القيّم في تحقيق الاستقرار في هايتي، وكذلك لجميع أفراد بعثة تحقيق الاستقرار المدنيين والنظاميين، سواء من الأفراد الباقين أو المغادرين، على التزامهم الثابت بتنفيذ ولاية البعثة. وأعرب عن امتناني أيضا لفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين الذين يواصلون تعاونهم الوثيق مع البعثة في مرحلة الخفض التدريجي لقوتها، والذين يستعدون لتكثيف جهودهم تحسبا للمرحلة المقبلة من مشاركة الأمم المتحدة في البلد.

المرفق الأول

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧

	ضباط الشرطة التابعون للأمم المتحدة		*وحدات الشرطة المشكلة*	
البلد	*النساء*	*الرجال*	*النساء*	*الرجال*
الأرجنتين		٩		
بنغلاديش	١	١٨	٨١	٢١٨
بنن		٣٢		
البرازيل		٢		
بوركينا فاسو	١	٢٥		
الكاميرون	٩	٥		
كندا	٨	٥٠		
تشاد		٢		
شيلي		٢		
كولومبيا	٧	٣٠		
جيبوتي		٥		
السلفادور	٢	٢٥		
إثيوبيا		٨		
فرنسا		١		
ألمانيا	١	٢		
غانا	١	٩		
غينيا		٤		
الهند		١٢		٤٤٠
إندونيسيا	٥	٨		
الأردن		٣٣		٣١٨
مدغشقر	٥	٣١		
مالي	٢	٣٦		
نيبال		١٧	١٣	١٢٧
النيجر	٩	٦٩		
نيجيريا	١	٢		
النرويج	٣	٣		
باكستان				١٤٠
الفلبين	١	١١		
البرتغال		١		

	ضباط الشرطة التابعون للأمم المتحدة		وحدات الشرطة المشكلة	
البلد	النساء	الرجال	النساء	الرجال
رومانيا	١	١٣		
الاتحاد الروسي	١	٨		
رواندا	١	٩	٢١	١٣٩
السنغال		١٤	١٤	١٤٣
سلوفاكيا	١	٥		
السويد	٥	٥		
صربيا		٤		
توغو	٢١	٩		
تونس		١١		
تركيا		١٧		
الولايات المتحدة الأمريكية	٢	١٣		
أوروغواي		٤		
اليمن		٢		
	٨٨	٥٦٦	١٢٩	١ ٥٢٥
المجموع		**٦٥٤**		**١ ٦٥٤**
				٢ ٣٠٨

المرفق الثاني

البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات عسكرية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧

	ضباط الأركان		المجنود		
البلد	*النساء*	*الرجال*	*النساء*	*الرجال*	*المجموع*
الأرجنتين		٦	٢٥	٤١	٧٢
بنغلاديش		٢	٢	١٠٨	١١٢
البرازيل[أ]		٩	١٩	٩٥١	٩٧٩
كندا	١	٥			٦
شيلي		٣	٤	٥٠	٥٧
إكوادور		١			١
السلفادور				١	١
غواتيمالا		٢		٤	٦
الأردن		٣			٣
المكسيك		١			١
نيبال		٣			٣
باراغواي		١	٥	٧٧	٨٣
بيرو		٣			٣
الفلبين		٢	١٤	١٢١	١٣٧
سري لانكا		٣			٣
الولايات المتحدة الأمريكية		٣			٣
أوروغواي		٦			٦
المجموع	**١**	**٥٣**	**٦٩**	**١ ٣٥٣**	**١ ٤٧٦**

(أ) يعمل قائد القوة بموجب عقد مع الأمم المتحدة، لذا فهو لا يُدرج في قوام القوات.